

200 من المشاريع الصغيرة جدا تفوز بجوائز في الدورة السابعة للبرنامج الوطني للأنشطة المدرة للدخل عبر القروض الصغرى بمبلغ إجمالي قدره 2.7 مليون درهم من المساعدات المالية

عرفت الدورة السابعة للبرنامج الوطني للأنشطة المدرة للدخل عبر القروض الصغرى، التي انطلقت في يوليوز 2021، مشاركة 413 من حاملي المشاريع الصغيرة جدا من مختلف جهات المملكة. في نهاية مرحلة الانتقاء الأولي، تم اختيار 232 مشروعا تستجيب لمعايير الأهلية للمشاركة، وتم تقديمها للتقييم النهائي.

وبعد تقييم ملفات المشاريع المرشحة من طرف لجنة التحكيم، وقع الاختيار النهائي على **200 مشروع صغير** (78 نساء و122 رجال)، باعتبارها تستجيب لمعايير الانتقاء ولشروط طلب المشاريع الذي وضعت له لجنة قيادة البرنامج.

إجمالا تم منح **2.7 مليون درهم من المساعدات المالية** لحاملي المشاريع الصغيرة التي تم انتقاؤها.

كما سلمت كؤوس وميداليات وشهادات استحقاق لمسؤولي جمعيات القروض الصغيرة المشاركة في هذه الدورة، وهي: التضامن، الأمانة، أرضي، التوفيق، الرواج، والإنماء.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الوطني للأنشطة المدرة للدخل عبر القروض الصغرى تم إطلاقه في سنة 2014 بمبادرة مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير بشراكة مع مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية والفدرالية الوطنية لدعم القروض الصغرى وصندوق جيدة. ويهدف البرنامج إلى مكافحة التهميش الاجتماعي للشباب من خلال تشجيع التشغيل الذاتي، مساهما بذلك في إدماجهم الاجتماعي واستقلالهم الاقتصادي. وتمكن هذه المبادرة الإرادية للشركاء من التعرف على وتوفير الدعم المالي للأنشطة المدرة للدخل التي يحملها مقاولون صغار، رجالا ونساء، بمواكبة جمعيات القروض الصغرى، والتي استطاعت بفضل جدواها وقابليتها للاستمرار الحصول على تمويل أولي من جمعيات القروض الصغرى.

وفي هذا الإطار، يتم كل سنة إطلاق طلب ترشيحات لدى جمعيات القروض الصغرى بهدف تحديد المشاريع في طور الإنشاء أو الحديثة الإنشاء المؤهلة للمشاركة في البرنامج. وتمكن المساعدة المالية التي تمنحها لها

مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير من تمويل جزئي أو كلي للحصة الذاتية للمستفيد في رأسمال المشروع، والتي تعادل 50 % من التكلفة الإجمالية للمشروع في حدود سقف القرض الممنوح من قِبَل جمعيات القروض الصغرى.

كما يستفيد الفائزون أيضا من دورة تكوينية، والتي نظمت هذه السنة عن بعد، من طرف مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية ومتعاونين متطوعين من مجموعة صندوق الإيداع والتدبير. وهمت هذا الدورة التكوينية الوحدات التالية: التحول الرقمي، الميزانية، التنمية الشخصية، إلخ.

حول مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير:

تتمتع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، رافعة المسؤولية الاجتماعية لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير، بصفة المنفعة العامة طبقا للمرسوم الصادر في 29 مايو 2007. وتعمل المؤسسة منذ إنشائها في سنة 2004 ، على دعم المبادرات التضامنية والتنمية الاجتماعية والمستدامة، ومشاريع ترميم الموروث الثقافي والتاريخي الوطني، وبرامج دعم الرياضة المواهب والكفاءات، إضافة إلى دعم العلم والمعرفة.

وتحرص مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير على ترجمة قيم المواطنة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير إلى أعمال ملموسة ومهيكلية وتواكب التطورات الاجتماعية بالمغرب. في هذا الإطار، اختارت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير المساهمة، سواء في البرامج ذات البعد الوطني أو الجهوي أو البرامج الراسخة بقوة على المستوى المحلي، مستهدفة على الخصوص الأعمال\المشاريع المبتكرة التي تستجيب لانتظارات الساكنة المتطلعة إلى حلول مستدامة والقابلة للتكيف بسرعة مع التطورات السريعة للمجتمع والبيئة.

وتمارس المؤسسة أنشطة تمويل وبلورة وتنفيذ المشاريع، وتنظيم تظاهرات عمومية أو خاصة، وأعمال التواصل والإشعاع التي من شأنها أن تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق هدفها، وذلك من خلال ثلاثة أنماط من التدخل:

منح مساهمات مالية في شكل هبات: لفائدة مبادرات تشجع على الرابطة الاجتماعية، الكرامة، الاستقلالية والمسؤولية، وجوائز تكافئ الاستحقاق والكفاءة والتميز.

هبات عينية: من خلال توفير الكتب والمؤلفات، الكؤوس التي تفوز بها المؤسسة والممنوحة على سبيل الكفاءة...

المساهمة بالكفاءات: تسخير خبرة المجموعة في خدمة بعض الأعمال المهيكلية